

## تفريغ الدرس التاسع

من شرح الشيخ أبو بكر السعداوي

غفر الله له ولوالديه ولأهله ولذريته وللمسلمين

على كتاب عمدة الفقه

للإمام: موفق الدين أبو محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي رحمه الله

من رفع أخيكم أبو معاذ

غفر الله له ولوالديه ولأهله ولذريته وللمسلمين

## (الشرح)

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم..

قال المصنف -رحمه الله-: باب الغسل من الجنابة.

لما أكمل المصنف -رحمه الله- الطهارة الصغرى، مثلما تقدم من قبل أن الطهارة على قسمين: طهارة حدث، وطهارة خبث، أي: طهارة إزالة النجاسة وتكلم عليها المصنف في البداية، ثم انتقل وتكلم على طهارة الحدث، وطهارة الحدث على قسمين: طهارة كبرى، وطهارة صغرى.

الطهارة الصغرى وهي الوضوء، وذكرها المصنف وذكر صورها ونواقضها، ثم انتقل الآن إلى ذكر الطهارة الكبرى وهي الغسل فقال: باب الغسل من الجنابة، أي: في هذا الباب سأتكلم لك على الأحكام التي تتعلق بهذه الطهارة.

الغسل فيه ثلاثة لغات: الفتح، والضم، والكسر، يعني: الغسل، والغُسل،

والغِسل.

أما الضم إذا قيل الغُسل فيقصد به: الماء الذي يستعمل، وإذا قيل بالفتح

-الغِسل -: هو الكيفية، وإذا قيل الغسل فهو الشيء الذي يوضع في الماء حتى

يغسل به.

أما من الناحية الشرعية فتعريف الغسل: هو صب الماء على الشيء، إلا أن اللغويين يختلفون هل شرط الغسل أن يتبعه ذلك أم لا؟ يعني: الإنسان إذا جاء بماء وصبه على يده، هل يسمى في لغة العرب بهذا غسلا، أو يشترط أنه يدلك يده؟ وهذه المسألة يسميها الفقهاء بمسألة الدلك، هل هو شرط أو ليس بشرط؟

جماهير الفقهاء يقولون على أن الدلك ليس بشرط، يعني: أن الإنسان إذا عم بدنه بالماء كاملة يسمى بأنه اغتسل، وعند المالكية -رحمهم الله- يقولون على أنه لا يتم الغسل إلا إذا استصحب وجود الماء إمرار اليد على الجسم الذي هو الدلك.

نجد في القرآن أن الله -سبحانه وتعالى- ذكر الغسل فقط في مواضع الوضوء، قال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا} [المائدة: 6] لكن لما جاء إلى أحكام الغسل العام لم يسميه غسلا وإنما سماه طهارة، قال: {وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا} [المائدة: 6]، قال: {وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ} [البقرة: 222]، فإذا فرق في الألفاظ بين الطهارة الصغرى والطهارة الكبرى، فيكون الغسل على أصح الأقوال عند الفقهاء على أن الغسل هو صب الماء ولا يشترط فيه الإمرار.

قال المصنف -رحمه الله-: باب الغسل من الجنابة، الجنابة في اللغة مأخوذة من أمرين اثنين: إما من الاجتناب وهو: البعد، ومنه قول الله -

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلو التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتناء على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

سبحانه وتعالى-: {وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنْبِ} [النساء: 36] يعني: الجار البعيد، وسمي الإنسان جنبا لأنه يجتنب الصلاة ويجتنب الذكر لما يكون عليه جنابة، فلهذا سميت بذلك.

وقيل أن الجنابة مأخوذة من الجنب وهو: الشق عند الإنسان؛ لأن الإنسان لا يكون على جنابة إلا إذا كان على تلك الصفة، يعني: في حالة ما إذا كان جامع أهله، فمن ذلك أطلق الاسم على المحل فسمي جنابة. أما من الناحية الشرعية فإن الجنابة: هي وصف حكمي إذا قام بالإنسان فإنه يمنعه من الصلاة وغيرها.

فقال المصنف: باب الغسل من الجنابة، أي: سأتكلم لك في هذا الباب عن جملة من الأحكام تتعلق بغسل الجنابة.

### (المتن)

والموجب له: خروج المني وهو الماء الدافق.

### (الشرح)

له هنا عائدة على الغسل فقال: سبب إيجاب الغسل من الجنابة هو خروج الماء الدافق وهو المني، وصفة الدافق هذه الله -سبحانه وتعالى- وصفه بها فقال: {خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ} [الطارق: 6] فقال المصنف: (والموجب له: خروج المني وهو الماء الدافق).

الجنابة إذا وجدت لها سببان أو لها موجبان: الموجب الأول: هو خروج المني، والموجب الثاني سوف يذكره المصنف وهو: التقاء الختانين، وهذا باتفاق أهل العلم، فقال غير واحد من العلماء أن الأمة أجمعت على أن الإنسان إذا خرج منه الماء الدافق أو وجد منه جماع أنه جيب عليه الغسل.

كيف يعرف الإنسان الماء الدافق وكيفية خروجه؟ فالرجل يخرج منه بعد البول ثلاثة مياه: يخرج منه المني، ويخرج منه الودي، ويخرج منه المذي. الاثنين تكلمنا عليهم في نواقض الوضوء وفرقناهم، وقلنا على أن المذي هو ماء لزج يخرج عادة عند الشهوة ويخرج بقطرات، والودي قلنا: هو ماء أصفر يخرج عادة عقب البول، فبقي معنا المني الذي سوف نتكلم فيه، والاثنين الأولين هما ناقضان من نواقض الوضوء، والثالث ناقض من نواقض الغسل الذي هو خروج المني.

المني يعرفه الفقهاء يقولون بأنه هو: ماء أبيض ثخين يخرج عند اللذة الكبرى، ويخرج بتدفق، ويصعبه بعد خروجه فتور وإرهاق، هذه صفات المني، والفقهاء يتطرقون إلى هذا -وينبغي للمسلم أن يعرف هذه الصفات- لأنه قد يلتبس مع المذي، فكثير من الأحيان يستيقظ الإنسان ويجد بللا على ثيابه، ولا يدري هل هو مني فيجب عليه الغسل، أو هو مذي فيجب عليه الوضوء فقط، حتى النبي ﷺ كما جاء في صحيح مسلم بين لما سألت المرأة هل

عليها الغسل إذا رأت الماء، فقال النبي ﷺ: نعم عليها الغسل، وقال النبي ﷺ: «إنما الرجل ماء أبيض ثخين، وماء المرأة ماء أصفر رقيق».

قال: والموجب له: خروج المني وهو الماء الدافق، هذا بالنسبة لمني الرجل، أما مني المرأة فقلنا: إنه أصفر رقيق، فإذا خرج المني من المرأة أو من الرجل وجب عليهما الغسل.

الماء الدافق لما عرفناه الآن قلنا: هو الذي يخرج بالصفات التي ذكرناها، في بعض الأحيان يخرج المني من الإنسان لكن لا يخرج على صفته المعتادة، قد يخرج المني من الإنسان في حالة المرض، قد يخرج منه في حال الفرح الشديد، قد يخرج منه في حالة إذا صب على نفسه ماء حارا، فيوجد بعض اللحظات يخرج فيها المني من الإنسان لكن لا يخرج على هذه الصفة، فهل إذا خرج المني من الإنسان على غير هذه الصفة، يجب عليه الغسل أم لا يجب؟

نحن قلنا باتفاق: المني إذا خرج على الصفة المعتادة يجب منه الغسل، طيب إذا لم يخرج على هذه الصفة، مثلا: إنسان كان مريضا فخرج معه المني، هل يلزم بالغسل أم لا؟ خلاف بين الفقهاء، نحن لما تكلمنا في نواقض الوضوء، وبيننا ما هو السبب الذي جعل هذه ناقضة من نواقض الوضوء، فقلنا مثلا: الشافعية يقولون: العبرة بالمخرج، فكل ما خرج من المخرج كان ناقضا من نواقض الوضوء، فالشافعية كذلك يقولون في هذه المسألة، يقولون: العبرة عندنا في نواقض الغسل بخروج المني على أي صورة خرج، يعني: خرج

لم يُراجع من قيل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلوا التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتناء على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

في الصحة، خرج في المرض، خرج قطرات، خرج بتدفق - على أي صفة - فإنه يجب منه الوضوء.

أما الجمهور الذين هم الأحناف والمالكية والحنابلة يقولون: لا، المنى إذا لم يخرج على الصفة المعتادة التي حددها له الشرع، فإنه لا يجب منه الغسل، وإنما يجب منه الوضوء فقط، مثلاً: إنسان كان مريضاً، ولمرضه استطلق عنده فخرج منه منى، فنقول له على قول الجمهور: ليس عليك غسل، وإنما عليك الوضوء.

الشافعية يستدلون بقول النبي ﷺ: «**إنما الماء من الماء**» هذا حديث صحيح أخرجه مسلم وأصله في البخاري، الماء الأولى يقصد بها: الماء الذي يغتسل به الإنسان، والماء الثانية: هو المنى، فقال: إنما الماء، يعني: إنما يجب عليك الغسل من الماء إذا خرج منك الماء، فقالوا: هنا عمم النبي ﷺ وقال الماء مطلقاً، فإذا العبرة عندنا بالخروج، فمتى ما خرج المنى أوجبنا عليه الغسل.

الجمهور يقولون: لا، النبي ﷺ لما قال: «**إنما الماء من الماء**» يقصد به: الماء الذي يخرج على الصفة المعتادة، فإذا خرج عن صفته المعتادة لا يسمى ماء، وقول الجمهور في هذه المسألة أقوى، فنقول عليه أن الإنسان إذا خرج منه المنى على غير الصفة المعهودة لا يجب عليه الغسل.

قال المصنف - رحمه الله -: (والموجب له: خروج المني وهو الماء الدافق)، خروج الماء الدافق سواء كان في النوم أو في اليقظة، سواء كان من رجل أو امرأة فإنه في جميع الأحوال ناقض من نواقض الغسل.

### (المتن)

والتقاء الختانين.

### (الشرح)

قلنا بأن الجنابة سببها أو موجبها أمرين:

الأمر الأول: هو خروج الماء الدافق.

الأمر الثاني: قال: هو التقاء الختانين.

الختان: هو مكان الاختتان عند الرجل أو عند المرأة، الرجل قبل أ، يختن يكون على رأس الذكر جلدة، وهذه الجلدة تقطع في الختان، إذا انقطعت انحسرت إلى الوراء، فقال النبي ﷺ كما في الحديث لما سئل النبي ﷺ عن موجبات الغسل قال: «إذا جلس بين شعبها الأربع وجهدها، وألصق الختان بالختان فقد وجب الغسل» حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم من حديث عائشة، فقال النبي ﷺ: إذا التصق الختان بالختان فقد وجب الغسل.

هنا تعبير لطيف من الشرع، فما أراد النبي ﷺ أن يقول بأنه الجماع، فذهب إلى ألفاظ الكناية؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - ورسوله يكونون، لهذا الله - سبحانه وتعالى - قال: {أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ} [النساء: 43] وقلنا:

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلوا التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتماد على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

الغائط هو المكان المنخفض، فما أراد أن يقول: إذا ذهب إنسان إلى بوله أو كذا من باب الاستحياء.

لكن يقول الفقهاء في مواطن العلم ومواطن تبين الأحكام: لا يمكن أن هناك استحياء، وإنما لابد أن يبين، مثلما قالت عائشة - كما في صحيح البخاري -: رحم الله نساء الأنصار فإنهن لم يمنعهن الحياء من أن يتفقهن في الدين، فنحن الآن في حلقة علم، فلابد أن تبين الأحكام، وإذا لم يفهم بالكنية لابد أن يؤتى بصريح القول.

جاء في صحيح البخاري ومسلم عن أم سلمة أنها قالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحيي من الحق فهل على المرأة غسل إذا رأت ما يرى الرجل؟ قال النبي ﷺ: «نعم، إذا رأت الماء»، انظر هي قدمت مقدمة قالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحيي من الحق، أنا أريد أن أتفقه في ديني، فإذا الحياء ليس له هنا موطن، وإنما موطنه في الأمور الاعتيادية، أما في موطن معرفة الأحكام فلا يمكن أن يكون هناك حياء.

قال المصنف - رحمه الله -: الموجب الثاني من موجبات الغسل قال: التقاء الختانين، التقاء الختانين هو كناية عن دخول الذكر في المخرج، سواء في الدبر أو في القبل، يعني: إذا وقع جماع فقد وجب الغسل، مجرد دخول رأس الذكر يجب عليه هناك الغسل، سواء أنزل أو لم ينزل، يعني: مجرد أن يقع هناك إدخال فقد وجب عليه الغسل.

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلوا التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتناء على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

قال المصنف - رحمه الله -: والتقاء الختانين، يعني: إذا التقى الختان بالختان فقد وجب الغسل، وهذه مسألة وقع الخلاف عليها في الصدر الأول بين الصحابة وهو: أن النبي ﷺ كما في البخاري - زار أحد الرجال من الأنصار، وكان ذاك الرجل يعاشر امرأته، فطرق عليه النبي ﷺ الباب، فاستعجل الرجل وخرج، فقال له النبي ﷺ: «لعلنا أعجلناك أو أفتحناك، فإذا لم تنزل لا غسل عليك» فعلى هذا الحديث، على أن الإنسان إذا جامع أهله ولم ينزل لا يجب عليه الغسل، هذا كان في بداية التشريع، لكن بعد ذلك نسخ هذا الحكم، وأصبح الحكم بمجرد وقوع الجماع فإنه يجب الغسل.

### (المتن)

والواجب فيه النية.

### (الشرح)

في باب الغسل عندنا أمرين اثنين:

الأمر الأول: ما هو السبب الذي يوجب الغسل.

الأمر الثاني: كيفية الغسل.

فقال المصنف: السبب الذي يوجب الغسل هو أمرين اثنين: خروج الماء، والتقاء الختانين، وهذان الأمران - بالإنجاء - أجمعت الأمة على أن هذان الأمران يجب منهما الغسل.

فانتقل المصنف بعدها إلى ذكر صفة الغسل، مثلاً: المصنف لم يذكر بأن الحيض موجب للغسل، وعلى أن الكافر إذا أسلم يوجب الغسل؛ لأنه قال في البداية: باب الغسل من الجنابة، فخص الغسل فقط هنا بحكم الجنابة، أما مثلاً: غسل الميت، فسوف يذكره في كتاب الجنائز، وأما الحيض والنفاس الغسل منه سوف يذكره في كتاب آخر، فاقصر هنا فقط على باب غسل الجنابة.

### (المتن)

والواجب فيه النية وبدنه بالغسل مع المضمضة والاستنشاق.

### (الشرح)

الآن - لما ذكر الموجب للغسل - انتقل إلى ذكر صفة الغسل، أو صفة الاغتسال، قال المصنف: (والواجب فيه النية)، يقول الفقهاء: الاغتسال أو صفة الغسل عندنا لها صفتان في الشرع: صفة أجزاء، وصفة كمال، مثلما تكلمنا على الوضوء.

صفة الأجزاء يعني: هي أقل صورة يأتي بها الإنسان في حال غسله، يعني أقل منها لا يصح الغسل، يعني: أقل شيء يمكن أن يأتي به الإنسان في الغسل، فهي صفة الأجزاء.

وصفة الكمال: هي أن يغتسل الإنسان على وفق السنة، على وفق ما اغتسل

النبي ﷺ من الترتيب ومن السنن ومن غير ذلك.

فقال المصنف - رحمه الله -: (والواجب فيه النية)، هنا بدأ في ذكر صفة  
الإجزاء، فقال: (والواجب فيه النية وبدنه بالغسل مع المضمضة والاستنشاق)  
إذاً هذا الصفة الأولى من صفة الغسل وهي: صفة الإجزاء.

قال المصنف: يشترط فيها ثلاثة أمور:

الأمر الأول: النية.

الأمر الثاني: تعميم البدن كاملاً بالماء.

الأمر الثالث: المضمضة والاستنشاق.

هذه تسمى: صفة إجزاء، يعني: إذا فعل الإنسان ذلك فقد صح غسله، إذا  
كان أقل من ذلك لم يصح غسله.

طيب نتكلم على هذه الصفة بتفصيل، قال المصنف - رحمه الله -:  
(والواجب فيه النية)، النية واجبة في كل الطهارات، ونحن تكلمنا على النية  
وفصلنا في أحكامها، ودليل ذلك: قول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» فمن  
أراد أن يغتسل فلا بد أن ينوي بأنه غسل، إذا لم ينو بأنه غسل لم يرتفع عنه حكم  
الجنابة.

مثال: إنسان أو رجل أصبح جنباً، لكنه لم يعرف أنه أصبح جنباً أو نسي،  
ثم أحس بالحر فذهب واستحم لأن هناك حر وأراد أن يبرد نفسه فاستحم، لما  
طلع تذكر بأنه كان على جنابة، فهل يصح غسله هذا؟ لا يصح؛ لأنه لم ينو، إذاً  
شرط الغسل: أن ينوي بأن هذا الغسل يريد أن يرفع به حكم الجنابة، فقال

لم يُراجع من قيل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلوا التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب  
الإعتماد على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

المصنف: (والواجب فيه النية) فإذا يجب على الإنسان إذا أراد أن يغتسل لرفع جنابته أن ينوي هذا الغسل.

وقال: (وتعميم بدنه بالغسل)، التعميم: هو أن يعم الماء جميع بدنه، يعني: لا يبقى هناك شعرة أو قطعة من جسمه إلا ويمسها الماء، كما قال النبي ﷺ: «فأمسسه بشرتك».

الأمر الثالث: قال: (مع المضمضة والاستنشاق) إذا المضمضة والاستنشاق على قول المصنف هي واجبة في الغسل، مثلاً: إنسان كان على جنابة فدخل إلى البحر ونوى بأن هذه رفع للجنابة، وغطس داخل البحر ثم خرج وتمضمض واستنشق، فقد تم غسله على صفة الإجزاء.

طيب هل المضمضة والاستنشاق ركن من أركان الغسل أم ليست بركن؟ المصنف - رحمه الله - قال بأنها ركن، وهو قول الجنبلة والأحناف يقولون بأن المضمضة والاستنشاق ركن من أركان الغسل، الشافعية والمالكية يقولون: لا، هي سنة، يعني: إذا لم يفعلها الإنسان لا حرج عليه.

لكن القول بأنها واجبة أو أنها ركن هذا قول قوي؛ لأننا لما تكلمنا على هذه المسألة - المضمضة والاستنشاق - في الوضوء قلنا بأن المضمضة والاستنشاق في الوضوء حكمها أنها سنة، ليست بواجبة؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - لم يذكرها في القرآن، والنبي ﷺ قال للأعرابي: «توضأ كما أمرك الله»

والله - سبحانه وتعالى - قال: {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ} لكن داخل الفم وداخل الأنف لا يقع به المواجهة، لهذا لم نرجح هناك بأنها واجبة. لكن هنا واجبة؛ لأن داخل الفم وداخل الأنف هو من خارج البدن وليس من داخله، وشرط الغسل: أن يعم جميع البدن، فمثلاً: إذا كان الإنسان صائم ووضع ماء في فمه، هل يفطر أو لا يفطر؟ لا يفطر، فهذا دليل على أن الفم من خارج البدن، ولما كان من خارج البدن - وشرط الغسل أن يعم جميع بدنه - فلهذا يجب على الإنسان المضمضة والاستنشاق في الغسل لأنهما من خارج البدن، وهذا القول أقوى من أن المضمضة والاستنشاق ركن في الغسل. فقال المصنف - رحمه الله -: أنا الآن سوف أبين لك صفة الإجزاء فأقول لك: هي الصفة التي أقل شيء يمكن أن يأتي بها الإنسان، وشروطها ثلاثة:

### الشرط الأول: النية.

الشرط الثاني: تعميم جميع البدن بالماء.

الشرط الثالث: لا بد من المضمضة والاستنشاق.

### (المتن)

وتسن التسمية.

### (الشرح)

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلوا التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتماد على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

قلنا أن صفة الغسل على أن هناك صفتين: صفة أجزاء، وصفة كمال، طيب قلنا: صفة الكمال: هي الصفة التي يفعلها الإنسان وفق غسل النبي ﷺ، وإذا فعلها الإنسان كان مأجورا عليها؛ لأنه اقتدى بالنبي ﷺ في ذلك.

فصفة الكمال هنا سوف يتكلم لك كيف كان النبي ﷺ يغتسل، الأصل على أن الإنسان لا يترك صفة الكمال ولا يترك الاقتداء بالنبي ﷺ إلا في حالة الضرورة، مثلا: إنسان كان مستعجل وكانت عليه جنابة وخاف من الصلاة أو خاف من أي شيء، يأتي بصفة الأجزاء، أما الإنسان إذا كان في حالة فسحة من أمره فلا بد ألا يترك هذه السنن؛ لأنها دليل على الخير، فقال الله - سبحانه وتعالى -: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} [آل عمران: 31] فإذا اتبع النبي ﷺ موجب لمحبة الله للإنسان، فلهذا المسلم لا بد له ألا يترك هذه السنن إلا إذا كان مضطرا إلى ذلك.

فبدأ المصنف - رحمه الله - الآن بذكر الصفة التي هي صفة الكمال، فقال - رحمه الله -: (وتسن التسمية) يعني: من أول ما يبدأ يسمي الله، تسمية على الغسل، نحن تكلمنا على التسمية عند الوضوء، وقلنا بأن التسمية عند الوضوء سنة، وفي الغسل لا يوجد دليل ينص على التسمية عند الغسل، وإنما الفقهاء لما يذكرون ذلك - وهو قول الأئمة الأربعة - يقولونها من باب العموم؛ لأن النبي ﷺ قال: «كل أمر لا يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر» لكن في الوضوء جاءت هناك أحاديث، قال النبي ﷺ: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» لكن الغسل لم

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضا قد لا يخلو التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتناء على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

يكن هناك دليل واضح فيه، فلهذا التسمية على الغسل أقل من التسمية - في أفضلها - على الوضوء، فقال المصنف - رحمه الله -: (وتسن التسمية).

### (المتن)

ويدلك بدنه بيديه.

### (الشرح)

نحن لما تكلمنا قلنا: هل الدلك فرض أو ليس بفرض؟ قلنا: هو فرض عند المالكية، ولكن عند الجمهور ليس بفرض، ولكن المصنف قال: هو سنة، والدلك: هو إمرار اليد مع الماء على سائر البدن، فإذا أراد الإنسان أن يحصل على صورة الكمال في الغسل، بعد أن يسمى لابد أن يأتي بالدلك داخل غسله.

### (المتن)

ويفعل كما روت ميمونة.

### (الشرح)

الآن المصنف يريد أن يسوق لك حديث؛ لأن النبي ﷺ رويت عنه الكيفيتين التي ذكرهما المصنف، وجاء في حديثان اثنان: الحديث الأول على أم سلمة لما سألت النبي ﷺ قالت: يا رسول الله إني امرأة أشد شعر ضفري، فهل أنقضه للجنازة؟ فقال لها النبي ﷺ: « لا إنها يجزيك أن تحشي على رأسك ثلاثة حثيات ثم تفيضي عليك الماء فإذا أنت طهرت ».

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلوا التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتناء على التسجيل نفسه ( وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط )

فإذا النبي ﷺ هنا نبه على فقط الصفة التي هي صفة الإجزاء، قال: تفيضي. على رأسك ثم تعمي جسمك بالماء، هذا الحديث متفق عليه في البخاري ومسلم.

والحديث الثاني: حديث جبير في السنن عند الإمام أحمد بإسناد صحيح قال: تذاكرنا الغسل أمام النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «أما أنا فإنه يجزيني أن أفيض على رأسي ثلاثاً ثم أعم جسمي بالماء» فمثلاً قلنا: الآن هذه صفة إجزاء، المهم أن يحصل إعمام الماء لجميع البدن.

الآن في صفة الكمال، لما أراد المصنف أن يتكلم عليها جاء بحديث ميمونة؛ لأن الذي روى صفة كمال غسل النبي ﷺ، عندنا حديثان: حديث عائشة، وحديث ميمونة.

المصنف اختار حديث ميمونة، وهي فصلت في ذلك فقالت: (ستر النبي صلى الله عليه وسلم فاغتسل من الجنباء)، أول حكم يستفاد هنا هو: الستر، فإذا لا يجوز للإنسان أن يكشف عورته مطلقاً، لهذا لما سأل الرجل النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك»، وجاء في السنن أن الرجل سأل قال: يا رسول الله، الإنسان قد يكون في خلوة، فهل يكشف على عورته، فقال النبي ﷺ: «إن الله أحق من أن يستحى منه» فلهذا الإنسان لابد أن يحافظ على هذه الشعيرة، ولهذا لما تقدم معنا في الحديث المتفق عليه: الرجلان اللذان يعذبان في القبر وما يعذبان في

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلوا التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتناء على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

كبير، هناك رواية عند البخاري قال: «وأما أحدهما فكان لا يستتر من بوله»، قالوا: يعني: لم يكن يستر حاله، وإنما كان إذا أراد أن يقضي- حاجته انكشفت عورته، لهذا قال المحدثون: من موجبات عذاب القبر: كشف العورة، فلهذا ينبغي للإنسان أن يحافظ على ذلك.

فقال - رضي الله عنها-: (سترت النبي صلى الله عليه وسلم فاغتسل من الجنابة)، جاء في صحيح البخاري أن بني إسرائيل كانوا يغتسلون عراة، وهذا شريعة من كان قبلنا، وكان موسى -عليه الصلاة والسلام- كما قال النبي ﷺ: «كان رجل حيي فكان إذا اغتسل استتر» فبنو إسرائيل -عليهم من الله ما يستحقون- قالوا: موسى ما يستتر منا إلا لوجود عيب فيه، لهذا الله - سبحانه وتعالى- لما قال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا} [الأحزاب: 69].

في تفسير هذه الآية: اتهموه بأنه آذر، والآذر: هو أن يكون الرجل كبير الخصيتين، وهذا عيب في الرجال، فقالوا: موسى ما يستتر إلا لذلك -قبحهم الله- فإنهم قد تعودوا على المنكرات، فلهذا أصبح مشنع عندهم إذا الإنسان أتى بالفضيلة، وهذا إذا انعكست الفطرة مثل بعض المجتمعات، يعني: الإنسان إذا ستر حاله أو أن المرأة إذا استترت وتحجبت أصبح عيبا.

هذا صفة بني إسرائيل، فقالوا: موسى ما استتر إلا لكونه آذر، فأراد الله - سبحانه وتعالى- أن يبرأه، فكيف برأه الله - سبحانه وتعالى-؟ موسى لما ذهب

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلو التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتناء على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

يغتسل وضع ثوبه على حجر وبدأ يغتسل، فأمر الله ذلك الحجر بأن يأخذ الثوب ويفر، هذه معجزة من المعجزات، وهذا حديث صحيح متفق عليه في البخاري ومسلم، على أن الحجر لما رآه موسى، ذهب يجري وراءه ويده عصاه وهو يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، فمر على بني إسرائيل فرأوه كأنه أحسن رجل، فإذا برأه الله بهذه الصفة.

وهذا يدل على أن لم يكن في شريعة من قبلنا حكم الستر، ولكن الستر في شريعة محمد واجب، لهذا كما جاء في فتح مكة -كما في البخاري- قالت أم هانئ -أخت علي بن أبي طالب- لما جاءت قالت: فجئت للنبي ﷺ فوجدته يغتسل، ووجدت فاطمة تستره، فإذا النبي ﷺ كان يستتر إذا اغتسل.

### (المتن)

قالت سترت النبي صلى الله عليه وسلم فاغتسل من الجنباء فبدأ فغسل يديه.

### (الشرح)

بعدما استتر يعني: أتى بالشيء اللازم، قال: فبدأ فغسل يديه، أول شيء، هي لما قالت: (سترت النبي صلى الله عليه وسلم فاغتسل من الجنباء) هنا يستشف منه النية، إذاً هو لماذا أراد أن يغتسل؟ من أجل وجود الجنباء، فإذا وقع الركن الأول الذي هو: النية.

قالت: (ثم صب على يديه ماء) فأول شيء من سنن الغسل أنه يغسل يديه، قالوا: غسل اليدين؛ لأنه هو الآلة التي سوف تنقل الماء إلى الجسم، وهي التي سوف تدلك، فلا بد من تطهيرها أولاً؛ لأنه إذا طهرت الآلة أمكن أن تنقل الماء إلى الغير، هذا أولاً.

ثانياً: قالوا: كذلك ممكن في جماع الرجل لأهله أو في خلال الجنابة قد يصل إلى اليد نوع من النجاسة أو نوع من الأذى، فكان من باب أولى أن تنظف اليد حتى لا ينقل ذلك الأذى إلى الجسم.

فأول شيء فعله النبي ﷺ لما أراد أن يغتسل: غسل أولاً يديه.

### (المتن)

ثم صب بيمينه على شماله فغسل فرجه وما أصابه من أذى.

### (الشرح)

ثم صب الماء من يمينه على شماله، قالت: (وغسل فرجه وما أصابه من أذى) فإذا الأمر الثاني في الغسل: هو غسل -كما جاء في رواية عائشة قالت: "فغسل مذاكيره"، وهو أول شيء بعدما يغسل الإنسان يديه، فإذا لابد أن يغسل فرجه وما أصابه من الأذى؛ لأن الإنسان عادة إذا كان في الجنابة قد يبقى عليه شيء من المذي، وشيء من المنى، وقد يصيبه بلل الفرج الذي هو فرج المرأة.

فلهذا النبي ﷺ أول شيء - بعدما غسل يديه - قال: "غسل مذاكيره"  
والحكمة في هذه السنة أمرين اثنين:

الأمر الأول: هو إزالة إذا كانت نجاسة على البدن.

الأمر الثاني: هو أن الإنسان إذا لم يغسل الذكر وما حوله فسوف يضطر أن يغسله لاحقاً، وإذا غسله لاحقاً سوف ينتقض وضوؤه، فلهذا قدمه النبي ﷺ، فأول شيء: غسل مذاكيره أو غسل فرجه.

(المتن)

ثم ضرب بيده على الحائط والأرض.

(الشرح)

هذه سنة وهي: لما غسل مذاكيره وانتقل الأذى - وهي نوع من أنواع الزهومة - إلى يده، ناسب أن يزيل هذه الزهومة بوجود الطين؛ لأن الطين والتراب منظف، فلهذا لما يكون قد انتقل شيء من هذه الرطوبات إلى اليد، فناسب النبي ﷺ أن ضرب يده على الأرض، أو ضربها على الحائط كي تزيل تلك الرطوبات التي على يده.

(المتن)

ثم توضأ وضوءه للصلاة.

(الشرح)

بعدهما فعل هذا انتقل إلى الوضوء؛ لأن هذا الوضوء هو الذي يكون بسببه قدمت غسل المذاكير حتى لا ينتقض هذا الوضوء، فلهذا بعدما غسل مذاكيره، ضرب بيده النبي ﷺ الأرض والحائط ثم توضأ وضوءه للصلاة.

هنا توضأ وضوءه للصلاة، الوضوء هذا ليس من الوضوء الواجب، وإنما هذا الوضوء يسميه الفقهاء: وضوء التشریف؛ لأن أول شيء يغسله الإنسان هو: أعضاء الوضوء؛ لأن أعضاء الوضوء مشرفة، وهذا جاء كما في رواية عائشة قالت: وغسل أعضاء وضوئه، ويبدأ بالميامين قبل المياسر، فإذا هذا الوضوء ليس بالوضوء الشرعي الذي يصدق عليه الوضوء الراجع للحدث.

لهذا في رواية ميمونة: توضأ وضوءه للصلاة، في رواية عائشة: توضأ وضوءه إلا أنه آخر غسل رجليه إلى آخر الغسل، وسوف نتكلم على هذه السنة.

### (المتن)

ثم أفاض الماء على بدنه.

### (الشرح)

بعدهما فعل النبي ﷺ هذه - وسوف نرتبها الآن حتى تتضح لنا - قال: بعدما توضأ وضوءه للصلاة أفاض الماء على جميع بدنه، في رواية عائشة: أخذ النبي ﷺ ثلاثة حثيات، وبدأ أولاً في إدخال أصابعه في شعره كي يروي أصول الشعر.

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلوا التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتناء على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

**السنة في الغسل:** قبل أن يغسل الجسم لا بد أن يغسل الرأس، لأنه - سبحانه وتعالى - من الناحية الطبية أن الجسم - خاصة إذا كان الماء بارداً - إذا بدأ بغسل الجسم فسوف يتقلص ويمكن المسام لا تنفتح، بخلاف إذا بدأ بغسل الرأس لأن الرأس هو الذي فيه مجمع الحواس، فإذا استقبل ذلك ناسب أن يستقبله بعد ذلك الجسم، فلهذا النبي ﷺ في جميع غسله الذي اغتسل أنه بدأ بغسل رأسه، فقالت عائشة: أخذ بثلاثة حثيات: حثية على اليمين، وحثية على اليسار، وحثية روى بها وسط شعره، ثم عمم الماء سائر بدنه.

### (المتن)

ثم تنحى فغسل رجليه.

### (الشرح)

قلنا بأن هناك مرة النبي ﷺ توضع وضوء كاملاً، وهناك مرة توضع إلا أنه أخر غسل رجليه، قالوا: الفرق هنا في اختلاف الصفتين: أن النبي ﷺ لما كان يتوضأ كانوا يغتسلون على الأرض، فالتفرقة هنا قالوا: إذا كانت الأرض فيها طين أو فيها كذا، فحتى ما يغسل رجليه مرة ثانية، لما توضع أخر غسل رجليه، فلما ينتقل من مكانه الذي فيه الماء سوف يغسل رجليه، وحملت عليه هذا الرواية، وهذا دليل على أن هذا الوضوء لم يكن هو الوضوء الشرعي؛ لأن الإنسان الآن محدث حدثاً أكبر ومحدث حدثاً أصغر، والحدث الأصغر سوف

يدخل ضمن الحدث الأكبر ويكفيه ذلك، لهذا النبي ﷺ بعدما عم جسمه بكامل الماء قال: (ثم تنحى فغسل رجله).

### (المتن)

ولا يجب نقض الشعر في غسل الجنابة إذا روى أصوله.

### (الشرح)

الآن المصنف - رحمه الله - تكلم على صفة الكمال وانتهى منها، فإذا أردنا أن نعيدها من أجل المذاكرة، نجد أول شيء: قال المصنف: يسن التسمية، ولا بد فيها من النية.

ثانياً: غسل اليدين.

ثالثاً: غسل المذاكير وما حول الفرج.

رابعاً: الوضوء، إما أن يتوضأ وضوءاً كاملاً، وإما أن يتوضأ ويؤخر غسل رجله، ثم يحشو على رأسه ثلاثة حثيات، يبدأ أولاً بإدخال الماء إلى أصول شعره، ثم يعم بدنه بالماء كاملاً، لكنه يبدأ بالميامين - بشقه الأيمن - ويبدأ بالأعالي قبل الأسافل - كما جاء في الرواية - يعني: غسل الأعالي ثم غسل الأسافل.

وأضاف المصنف قال: ومن السنة أن الإنسان يدلك؛ لأن ذلك هذا - وإن الجمهور قالوا بأنه ليس بشرط - لكن قالوا: إذا الإنسان علم بأن الماء لا يصل إلى جسمه إلا بالدلك فيصبح في حقه الدلك واجبا، لا يكون من باب أن

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلوا التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتناء على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

الدلك واجب استقلالاً، وإنما ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فإذا كان الإنسان يعلم من حال نفسه أنه إذا اغتسل وصب عليه الماء، لا يمكن أن يصل الماء إلى جميع البدن فيجب عليه الدلك.

بعد ذلك إذا عم جسمه بالماء، إن كان اكتمل وضوؤه فقد انتهى وإن لم يكن يؤخر غسل رجليه فيما بعد.

قال المصنف - رحمه الله - الآن: (ولا يجب نقض الشعر في غسل الجنابة إذا روى أصوله) هذه المسألة وهي وإن كانت الغالب فيها تكون للنساء، لكن النساء حكمهم حكم الرجال، فقد يكون الرجل عنده شعر كبير مثلما كانت عادة العرب، فإن الرجال كانت لهم صفائر، فقال المصنف - رحمه الله -: إذا كان الإنسان في غسل الجنابة لا يشترط فيه أن ينقض صفائره، وإنما يكفي بأنه يحث عليه الماء ويدلكه إذا علم بأن الماء سوف يصل إلى أصول شعره.

والدليل على ذلك: الحديث الذي تقدم معنا، حديث أم سلمة قالت له: يا رسول الله إني امرأة أضفر شعر رأسي، فهل أنقضه في غسل الجنابة؟

أنا عندي صفائر، طيب لما أغتسل من الجنابة هل أحل هذه الصفائر وأروي الماء؟ قال النبي ﷺ: «لا، إنما يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاثة حثيات» فإذا ليس من الواجب على أن الإنسان - سواء الرجل أو المرأة - أن ينقض صفائر شعره في غسل الجنابة.

### (المتن)

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلوا التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتناء على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

وإذا نوى بغسله الطهارتين أجزأت عنهما.

### (الشرح)

قال: (وإذا نوى بغسله الطهارتين أجزأت عنهما)، لأن الإنسان عنده طهارة صغرى، وطهارة كبرى، إذا الإنسان لم يتوضأ ولكن دخل واغتسل، سواء غسل الإجزاء أو غسل الكمال، ولكن نوى بأنه يرفع الحدث فتصح صلاته مباشرة ولا يشترط في ذلك الوضوء، فإذا العبرة بالنية لأن هذا حدث أصغر فيندرج ضمن الحدث الأكبر.

قال المصنف - رحمه الله -: (وإذا نوى بغسله الطهارتين أجزأت عنهما)، يعني: لا يشترط أنه يحدث وضوء آخر.

### (المتن)

وكذلك لو تيمم للحدثين والنجاسة على بدنه أجزأ عن جميعها.

### (الشرح)

هذه مسألة ألحقها المصنف لأن لها حكم ذلك، نحن قلنا: الإنسان إذا كان عليه حدثاً أصغر، مثلاً: إنسان بال ثم جامع أهله، سواء تقدم الأول أو أنه جامع أهله ثم نام، فانتقض وضوؤه، فإذاً عليه وضوء وعليه غسل، قال المصنف - رحمه الله -: هذان الاثنان إذا نواهما في غسل واحد صحت طهارته، فيمكن بعد ذلك يقوم ويصلي من غير أن يحدث وضوء آخر.

أضاف إليها وقال: (وكذلك لو تيمم للحدثين)، مثلاً: إنسان جامع أهله، وبعد ذلك لم يجد هناك ماء، فهل يتيمم تيممين: تيمم للحدث الأصغر أو تيمم للحدث الأكبر؟ قال المصنف: لا، كذلك التيمم يندرج تحته الطهارتين الاثنين.

فالإنسان إذا كانت على جسمه نجاسة، لهذا قال المصنف: (والنجاسة على بدنه)، إذا كانت على الإنسان، أو على بدنه، أو على ثيابه نجاسة، ولم يكن عنده ماء كي يغسلها، فإذا تيمم تيمماً واحداً سوف يجزئه عن ثلاثة طهارات:

الطهارة الأولى: طهارة الحدث.

الطهارة الثانية: طهارة الخبث.

الطهارة الثالثة: الطهارة الكبرى.

فإذا التيمم الواحد يجزئ عن ثلاثة طهارات، لكن بشرط الواحد أن ينوي ذلك.

### (المتن)

وإن نوى بعضها فليس له إلا ما نوى.

### (الشرح)

وإن نوى بعضها فليس له إلا ما نوى، لكن إذا الإنسان أراد أن يغتسل ونوى فقط بغسله رفع الجنابة، ولم ينو بغسله أنه يريد استباحة الصلاة، فإذا إذا اغتسل لابد أن يعيد الوضوء فيما بعد؛ لأنه لم ينو، وقال النبي ﷺ: «إنما الأعمال

لم يُراجع من قبل الشيخ حفظه الله وأيضاً قد لا يخلوا التفريغ من أخطاء من المفرغ فيجب الإعتناء على التسجيل نفسه (وهذا التفريغ لمساعدة طلبة العلم للإستفادة من التسجيل فقط)

بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»، فهذا ما نوى من غسله إلا رفع جنابته ولم ينو الوضوء، فلذلك لا يصح له أن يصلي بهذا الغسل، ولا بد له من أن يحدث وضوءا بعد ذلك، وانتهى المصنف - رحمه الله - من الباب.